

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : 04-05-2007

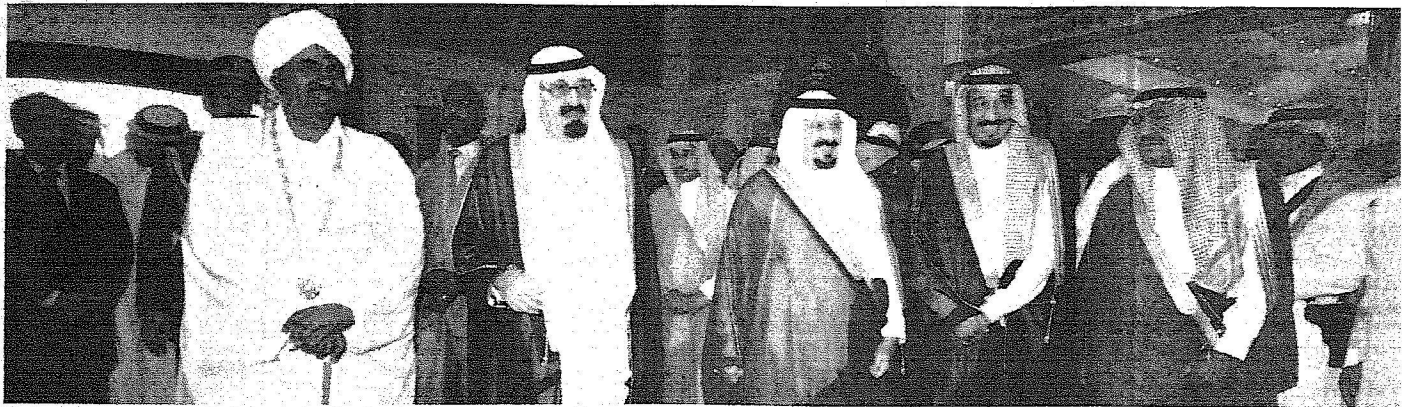
الصفحات : 6

العدد : 10384

المسلسل : 26

بموجبه تمكن السودان من الموافقة على «حزمة الدعم الثقيل» مع الامم المتحدة

اجتماع الرياض الخماسي.. أول اختراق جدي لأزمة دارفور



خادم الحرمين الشريفين للملك عبد الله بن عبد العزيز والى يمينه الرئيس عمر البشير والى يساره ولي العهد السعودي الامير سلطان والامير سلمان والامير مقرن (واس)

لتشن، الشرق الاوسط،

بعد تسلمها بساعات رئاسة القمة العربية الـ19، أعلنت السعودية أنها تقود جهودا لحل أزمة دارفور من كل جوانبها. وخلال 5 اسابيع من ذلك الإعلان وقع السودان على المرحلتين الأخيرتين من اتفاق الحزم الثلاث مع الامم المتحدة، التي تليها ما جاء في قرار مجلس الامن الدولي 1706 حول نشر قوات امنية في دارفور، مما وضع الازمة في الاقليم بالطريق الصحيح للحل النهائي الشامل.

وكان اول اختراق حدث في هذا الملف الساخن هو استضافة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، وعلى هامش اعمال قمة الرياض في 28 مارس (آذار) 2007، اجتماعا ضم كلا من الرئيس السوداني عمر حسن البشير والامين العام للامم المتحدة بان كي مون ورئيس مفوضية الاتحاد الافريقي البروفسور الفا عمر كوناري والامين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. كما شارك فيه وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل والسوداني الدكتور لام اكلول.

ووضح ذلك الاجتماع الخطوط العريضة لخطة سعودية شاملة لحل أزمة دارفور، وناقش تطوراتها. وحسب ما تمخض عنه، فإن العاهل السعودي الملك عبد الله حث مختلف الأطراف على ضرورة الإسراع بتنفيذ اتفاقية السلام في دارفور الموقعة في العاصمة النيجيرية ابوجا عام 2005، والتفاهات التي تم التوصل اليها بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والحكومة السودانية في كل من اديس ابابا

وابوجا. كما أكد ضرورة تكثيف التعاون بين كل من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والجامعة العربية بهدف التوصل الى تسوية شاملة وعاجلة للنزاع لإنهاء المعاناة الانسانية في دارفور.

وخلص الاجتماع الى الاتفاق على عدد من الاجراءات العملية لتذليل العقبات التي تحول دون الإسراع في تنفيذ اتفاقية السلام في ابوجا والتفاهات التي تم التوصل اليها بعد ذلك في كل من اديس ابابا وابوجا. ومن ضمن هذه الإجراءات العمل على ضم الحركات غير الموقعة على اتفاق ابوجا الى عملية السلام بهدف تسريع جهود المصالحة الوطنية.

كما تم الاتفاق على دعوة اللجنة الثلاثية بعضوية كل من الامم المتحدة والاتحاد الافريقي

والحكومة السودانية لاجتماع عاجل على مستوى الخبراء المعنيين للتوصل الى اتفاق حول حزمة الدعم الثقيل والإسراع بالاتفاق على اسم الممثل المشترك للامم المتحدة والاتحاد الافريقي للإشراف على تنفيذ اتفاق السلام في دارفور.

كما تم الإنتهاء من تحديد حجم القوات الافريقية وتسليحها والدعم اللوجستي والفني والمراقبة والتمويل وسبل مشاركة الامم المتحدة لدعم هذه العملية في المرحلة الثالثة وفقا للتفاهات بين الامم المتحدة والاتحاد الافريقي والحكومة السودانية في هذا الشأن.

وقد أحدث ذلك الاجتماع اختراقا كبيرا للوصول الى اتفاق جديد بين الامم المتحدة والسودان حول دارفور، باعتراف وزير الخارجية السوداني لام اكلول

الف جندي بقيادة مشتركة. وأعلن السودان موافقته عليها خلال زيارة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الفاعمر كوناري، وهو ما يعني أن آخر عقد دارفور قد حلت. وتعتبر السحزيم الثلاث بمثابة المخرج الذي تجاوزت به الأطراف قرار مجلس الأمن الدولي 1706 حول نشر قوات امنية في دارفور. وكان الخلاف بين الحكومة السودانية والمجتمع الدولي خاصة الدول الغربية في مجلس الأمن هو الحدث الأول حيث اتساحت السودانية، حيث استمرت الحكومة في رفضها نشر قوات دولية في دارفور وتتحدث عن قوات افريقية بدعم من الامم المتحدة، فيما ترى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ضرورة نشر القوات الدولية. وكلف هذا الجدل والشد والجذب جملة اجتماعات والاتصالات وزيارات بين الحكومة السودانية من ناحية ومبعوثين من الامم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي، انتهت كلها برفض الخرطوم نشر القوات الدولية، ولكن الخرطوم صارت تتحدث أمام الضغوط المتصلة في الاسابيع الماضية عن «عملية مختلطة» تشمل قوات افريقية بقيادة افريقية ودعمًا فنياً ولوجستياً فقط من الامم المتحدة. والآن ويعد تجاوز تلك المراحل، نقلت السعودية القضية الى زوايا اخرى تسهم بقدر كبير في تاجيح الصراع، وهي أزمة العلاقات بين تشاد والسودان بسبب دارفور. ويتجاضها أمن في تحقيق مصالحه بين الجانبين، يفتتح باب للامم في انهاء النزاع الذي استمر عقوداً في المنطقة الساخنة افريقياً.

بين الخرطوم والامم المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، لتعزيز قوات حفظ السلام الافريقية، المكونة من 7 آلاف عنصر، والتي تفتقر إلى التجهيزات والتمويل اللازمين. وتتضمن المرحلة الثالثة تكوين قوة افريقية امنية مشتركة قوامها 17 ألف جندي، بالإضافة إلى 3 آلاف فرد من الشرطة العسكرية. وتتألف المرحلة الأولى من الخطة التي تم تنفيذها نهاية العام الماضي، وتتضمن تقديم الدعم الخفيف، وتشمل دعماً لوجستياً وخبراء عسكريين من الامم المتحدة عددهم 108. وجاء اختراق سعودي ثالث باعلان السودان موافقته قبل ايام على المرحلة الثالثة والنهائية من الخطة، والتي تشمل نشر كل القوات المقترحة في الخطة يتراوح عددها بين 17 ألفاً إلى 20

اديس ابابا في السابق لكنها لن تلتزم بها الى ان اعلنت موافقتها الكاملة عليها في منتصف ابريل (نيسان) الماضي. واتصل الرئيس البشير بخادم الحرمين الشريفين في 15 ابريل ليلغله أن الحكومة السودانية وقعت اتفاقاً مشتركاً مع كل من الامم المتحدة والاتحاد الأفريقي يحدد واجبات ودور القوات الافريقية وقوات الامم المتحدة في إقليم دارفور، كثمرة لاجتماع الرياض. وتعتبر المراقبون في الخرطوم ان الاتفاق هو آخر نقطة «النقاء» وتباعد» في أن واحد بين الحكومة السودانية والمجتمع الدولي حول قضية نشر القوات الدولية في إقليم دارفور. وتعتبر المرحلة «الحزمة» الثانية جزءاً من اتفاق من ثلاث مراحل عرف بالحزيم الثلاث جرى

الذي اكد في تصريحات له عقب قمة الرياض ان خادم الحرمين الشريفين أحدث اختراقاً كبيراً في الوصول الى اتفاق يُعد الأكبر بين الحكومة السودانية والامم المتحدة حول الوضع في دارفور. وأبلغ لام اقول «الشرق الاوسط» ان الاجتماع تم بمبادرة من العامل السعودي. وتنتيجة مباشرة لاجتماع الرياض وافقت الحكومة السودانية على اتفاق حزمة الدعم الثقيل (الثانية) من الحزيم الثلاث المقدمة من الامم المتحدة وتشمل دعماً فنياً ولوجستياً من الامم المتحدة وخبراء عسكريين وشرطة عسكرية يبلغ عددهم ما بين 1500 إلى 3 آلاف عنصر، إلى جانب دعم خدمات الإسناد الجوي واللوجستي وتتضمن نشر 6 مروحيات هجومية. وهي الحزمة التي وافقت عليها في